

الخلل فالاستدلال بالحديث بطريق القياس المردون على ما فيه
لا يطريق النص **قوله** وسجوده الخ جواب عن سؤال وتوله فيه أي
الظن **قوله** محمول الخ لا يقال لم يثبت أنه سلم بعده حتى يكون تداركا
لأننا نقول لم يثبت عدم سلامه بعده حتى يكون رايده أو الاحتمال
في الإفعال يسقط الاستدلال مع ان القائل بالسجود بعد السلام
يوجب السلام بعده أيضا ما لم قل في هذا الدليل ليس نصا في
دعواه وأما نحن فلنأخذ بالدليل الآخر وهو ان السجود قبل السلام آخر لا من
من فعله صلى الله عليه وسلم وبأنه صلى الله عليه وسلم أمر به قبل
السلام وفعله تارة بعده وتارة قبله وفعله يمكن تطرق السهو إليه
بخلاف امره فإنه معصوم فيه من السهو فكان حمل فعله المحتمل
على قوله الذي لا يحتمل أولى **قوله** سهوا حالين فاعل تركه أي تركه
حالا كونه ساهيا لا من السلام لأنه سلم عامدا **قوله** اما تكرير ذلك
عند الخ اخذ المحقق زعمي اللين والنسب المشوش وقوله وتكرير التولي
أي غير تكبيره الاحرام وسنلها الغيبة فان تكريرها مبطل كما سدد
قوله على المصل أي القاعده في ان ما لا يبطل عمده ولا سهوه كالتفاد
أو خطوتين لا يسجد لسهوه ولا لعمره ومثل ما يبطل عمده وسهوه
ككلام كثير لعدم ورود السجود للأول ويبطلان الصلاة في الثاني
نفسهم يستثنى من الأول شيئا منها ما ذكره بقوله ولنقل كن
الخ اما ما يبطل عمده دون سهوه فيسجد له وعكسه محال فلا انقام
العقلية اربعة **قوله** ونقل ركن تولي الخ تقدم ان هذا خارج بالاصل
المذكور في قوله على المصل في ذلك وقوله أو غير ذلك أي غير ركن
اشارته إلى ان الركن ليس بقيد وعمارة الحق مساوية لعمارة
المنهاج وقد اعترضها في المنهاج بان الأول التمييز بنقل مطلق
تولي غير مبطل نقل السهو والركن وغيره ونفسه يستثنى منه
التسبيحات فلا يسجد لثبوتها على العمدة وان قصد هذا لا يبيح

المصلاة

المصلاة فابله لها اذ لم يثبت عنه التسبيح في شيء منها بخلاف القراءة
فانه منهى عنها في غير محلها وخرج بالتقييد بقوله قول في الفعل
فان فعله عمدا مبطل ويقول غير مبطل نقل السلام وتكريره الإجماع
عند ابيات كثيرنا فاصد التكرير فانه مبطل لان من افتتح صلاة
ثم افتتح أخرى بطلت الأولى وفارق نقل الفعل بنقل التولي
بأنه لا يغير هيئته الصلاة بخلاف نقل الفعل ولا بد على كون
نقل التولي مقتضيا للسجود نقل السورة قبل الفاتحة حيث لا يسجد
لان القيام محلها في الجملة أي يقطع التطوع كونها قبل الفاتحة أو
بعدها وكذا يقال في نقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
قبل الشهادتين فانه في شرح المنهج بربراده **قوله** كقراءة الفاتحة أي
مواضع القراءة ام لا كما استظهره في خلافه للريادي ومثل
الفاتحة تشهد بخلاف القنوت فانه يشترط فيه القصص فاذ انت
قبل الركوع بقصد القنوت سجد وان أعاده بعده **قوله** في القعود
متعلق بقوله كقراءة واشارة إلى ان النقل في ركن طويل بخلافه
في القصير فانه مبطل والمراد القعود الذي ليس بدلا عن القيام
وان كان يصلي من قعود لم يجز أو غيره **قوله** تركه التحفظ فيه ان
التحفظ ليس بمصانف الصلاة بل هو هيئة وتركها الهيئة لا يسجد
لما ان يقال ان التحفظ لما كان ما يوراه امر او ترك الهيئة لا يسجد
في التاكيد فطلب السجود له فقول لم لا يسجد للأمر البعض أي او ما يشاء
في التاكيد **قوله** موكد اصفه لحدوث أي امر او تركه لانه لا بد من
التحرر عن الخلل في الصلاة وجوبا او نداء **قوله** كالتاكيد الشهادتين
نظير في التاكيد والحاصل انه لا يسجد لترك التسبيح أو الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الشهادتين أو القنوت قبل الركوع
أو السورة قبل الفاتحة أو السلام قبل الشهادتين **قوله** وهو نص
الخ أي ان صار به إلى القيام اقرب منه إلى القعود دون ما اذا استوى